



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية



تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم مالية ومحاسبية
التخصص: مالية مؤسسة

التشخيص المالي كآلية لتحسين الوضعية

المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة بمؤسسة سوفيا بالبياضة في الفترة (2015/2014)

إشراف الأستاذ:

د. محمد البشير بن عمر

المؤطر بالمؤسسة:

نصيره بشير

من إعداد الطلبة:

❖ أحلام محاميد

❖ نسرین تركي

الموسم الجامعي: 2016 / 2017

يعتبر التشخيص المالي أحد أبرز الأدوات المهمة للمؤسسة الاقتصادية لما له من أهمية بالغة في تحسين
الوضعية المالية، ولعرفتها في المؤسسة يتم الرجوع لهذه الوظيفة بالاعتماد على التقارير المالية والتحليل
الخاصة

بنشاط ونتائج المؤسسة ويدعى هذا بالتشخيص المالي الذي يعتبر لتجسيد لوظيفة التحليل والتسيير
المالي.

ومما سبق تبرز لنا ملامح الإشكالية الرئيسية للبحث التي يمكن صياغتها كالتالي:

أولاً: الإشكالية الرئيسية:

ما هو دور التشخيص المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

ثانياً: الإشكاليات الفرعية:

- هل يعتبر التشخيص المالي أداة كافية للوصول للوضعية المالية للمؤسسة.
- هل يمكن الاعتماد على مؤشرات التشخيص المالي للمؤسسة (سوفيا) في تحسين وضعيتها
المالية؟

ثالثاً: فرضيات البحث:

لكشف الغموض حول هذه التساؤلات، قمنا بصياغة جملة من الفرضيات نعتبرها كنقطة بداية لبحثنا
هذا وهي:

- التشخيص المالي يعتبر أداة من أدوات الإدارة المالية الحديثة ويبين الوضعية المالية للمؤسسة
ويحدد مركزها المالي؛

- يمكن اعتماد على مؤشرات التشخيص المالي للمؤسسة (سوفيا) في تحسين وضعيتها المالية.

رابعاً: أهداف الدراسة:

- تقديم تعريف وأهم المصطلحات الخاصة بالتشخيص المالي؛
- الوقوف على أهم طرق التشخيص المالي؛
- الوقوف على أهم المؤشرات لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

خامساً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- تحديد قدرة التشخيص المالي في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؛

- تحليل القوائم المالية المنشأة التي تبرز فيها نقاط القوة و نقاط الضعف؛
- لفت انتباه المسيرين إلى أهمية الدور الذي يلعبه التشخيص في المؤسسة رغم شكوك البعض في فعاليته وإمكانية التوجه به علميا.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع "التشخيص المالي كآلية لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية" تبرزه الدوافع التالية:

- الجدية العلمية وحدثة الموضوع؛
- التشخيص المالي كأداة تستند عليها الوظيفة المالية تعتبر الوسيلة الهامة لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة.
- أهمية عنصر الأموال في المؤسسة و كيفية الحصول عليها و كيفية استخدامها.
- الميول الشخصي للموضوع للاستفادة منه مستقبلا في الحياة المهنية.
- اعتبار التشخيص المالي موضوع ذا طبيعة مالية مرتبطة بمجال التخصص.

سابعا: المنهج المتبع:

و للوصول إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي المقارن و ذلك بالاعتماد على أدلتين هامتين هما المؤشرات و الدراسة المقارنة.

ثامنا : الدراسات السابقة:

- فيصل عبادة "تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية"، يعتبر التحليل المالي من أهم المراحل في التشخيص المالي فبعد الحصول على مختلف المعلومات المطلوبة يتم تحليلها للوصول إلى نتائج وذلك بالقيام بعملية التحليل و التشخيص بصفة دورية و هذا من اجل إدراك أي خلل مالي يمكن وقوعه.

- مختاري زهرة، "التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين" وأهم ما توصل إليه أنه اعتبر التشخيص المالي عملية تحليل للبنية الداخلية للمؤسسة والذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية والتي تستخدم في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

لتسعا: هيكل البحث:

فيما يخص هيكل البحث فلقد تم تقسيمه إلى فصلين بالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة، في المقدمة تناولنا عناصر الاشكالية، و في الفصل الأول فقد تعرضنا إلى التشخيص و التشخيص المالي للمؤسسة، أما الفصل الثاني تناولنا فيه دراسة تطبيقية للمؤسسة سوفيا.

تمهيد

تعتبر عملية التشخيص ذات أهمية كبيرة في العملية التسييرية، إذ يمكن من خلاله إبراز نقاط القوة و الضعف حيث تمر عملية التشخيص بمرحلتين: الفحص الخارجي والفحص الداخلي.

ونحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أساسيات حول التشخيص و التشخيص المالي في المؤسسة حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية، تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للتشخيص وأهم التعريفات التي أستاذ إليها، وأقسامها وأهميتها، وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى ماهية التشخيص المالي في عدة نقاط هي: مفهومه وخطواته والأطراف و الأدوات، ويهدف التشخيص المالي إلى تحديد الوضعية المالية للمؤسسة من خلال هذه الأدوات و الخطوات من أجل معرفة نقاط و الزيادة في تحسينها ونقاط الضعف وتداركها وتحسينها وتصحيحها.

المبحث الأول: الإطار النظري للتشخيص في المؤسسة

يعتبر التشخيص أسلوب منظم يمكن من خلاله اكتشاف أسباب وعوامل الإختلالات الحاصلة بالمؤسسة حيث يوضح لنا الوضعية الحقيقية لها، وتجدد الإشارة إلى أن هذا الأسلوب يتعدد ويتنوع بحسب الزاوية التي ينظر من خلالها الشخص لهذه المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف التشخيص وأقسامه

نظرا لاتساع مفهومه في المؤسسة، حيث يمكن تقسيمه إلى عدة أقسام وسنحاول من خلال هذا المطلب للتطرق إلى مفهوم التشخيص وأقسامه:

الفرع الأول: تعريف التشخيص

إن التشخيص كلمة إغريقية تبرز مدى التمييز بين الصحيح و الخطأ وقد استخدمت لأول مرة في المجال الطبي حيث يقال تشخيص المرض أي إدراك المرض استنادا لأعراضه، أما التشخيص في المجالات الاقتصادية الخاصة بالشركة فنعني اكتشاف الصعوبات و العراقيل التي تواجه الشركة. ومن أهم التعاريف التي أطلقت على التشخيص في المؤسسة هي:

- **التعريف الأول:** يعرف على أنه "القيام بمجموعة من التحاليل و الفحوصات لشخص معين وهذا المعرفة علته انطلاقا من أعراض يستدل بها الشخص"¹.

- **التعريف الثاني:** ينظر إليه على أنه "تحليل لمجموعة من المعلومات المتحصل عليها انطلاقا من نظرة متناسقة وشاملة للشركة تمكن من التعريف بصفة واضحة على الوضعية الواجب تحسينها و التي يتعين المحافظة عليها و التي يجب تعيينها"².

- **التعريف الثالث:** يعرف التشخيص على أنه "القاعدة التي تحلل الشركة من منظور عام عبر وظائفها و تنظيمها وتفتح على اقتراحات بالتطور وبناء على هذه المعلومات يتم توجيه المسؤولين بهدف تحسين قدرات الشركة"³.

وعليه فالتشخيص يعد أداة لكشف نقاط القوة و نقاط الضعف في كل جوانب نشاطها وهذا قصد القيام بتحليل علمي بهدف وضع إستراتيجية عمل مستقبلية تساعد على مواجهة الأخطار وصياغة الحلول الملائم

¹ Kamel Hamdi, **Diagnostic et redressement d'entreprise**, Ed Esslam Cheraga ,P 11

² Crist. Botun, **Diagnostic et changement d'organisation**, Paris 1991, P:120.

³ T.P Thibaut, **le Diagnostic d'entreprise**, guide pratique, Ed Sidefor, Paris 1989, P: 19.

وأهمية التشخيص تكمن في أهمية الكشف و الحصول على المعلومات، فالقيام به بصفة دورية ومستمر يسمح للمؤسسة بمواجهة التقلبات التي تحدث في المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة.

الفرع الثاني: الأقسام الأساسية للتشخيص

يعمل التشخيص على كشف أسباب الإختلالات التي قد تسود الوضعية الحقيقية للمؤسسة وهناك عدة تقسيمات للتشخيص، وهذا على حسب نظرة الشخص للمؤسسة، وبين التقسيمات تمثلت في:

1. التشخيص الاستراتيجي:

يعد التشخيص الاستراتيجي من المهام الضروري في الإدارة فهو يعتبر المرجع الأساسي في صياغة الإستراتيجية العامة بالمؤسسة، حيث يتيح لكشف عن المشاكل الإستراتيجية من خلال التعرف عليها، وبالتالي فهي تتوفر على مجموعة من الوسائل و الموارد المتاحة، كما يهدف التشخيص الاستراتيجي في عمله على النقاط التالية¹:

- تحليل السوق من خلال متابعة نموه وتطوره.
- إدراك قواعد العمل في كل الأقسام و الفروع بالشركة.
- تحديد مواطن القوة و الضعف في جميع مجالات نشاط الشركة.
- تحديد تخطيط استراتيجي متناسق ومتكامل لمختلف خيارات الشركة على المديتين المتوسط والطويل.

2. التشخيص الوظيفي:

هو التشخيص الذي يمكن من خلاله تحليل مجموعة من وظائف المؤسسة، نذكر منها: الوظيفة التقنية، وظيفة التموين، الوظيفة التجارية، الاجتماعية.

إن الهدف من هذا التشخيص هو البحث عن الحلول المتعلقة بالتشغيل الداخلي وتحسن النتائج من خلال التعرف على مدى تسيير الوظيفة وتنظيمها، كما يسمح بمعرفة رقم أعمال السوق. فمثلا تشخيص الوظيفة التقنية ومدى فعاليتها يكون أولا بملاحظة مراكز الإنتاج و التجهيزات وسلوك العمال.

3. التشخيص المحاسبي والمالي:

أ - التشخيص المحاسبي: يبرز التشخيص المحاسبي مدى دقة حسابات الشرك و التي تشمل على حسابات الذمم و النتائج ومدى ملائمة المعطيات التقديرية، والتي يتم على أساسها تقدير الأرباح وتعتمد هذه الدراسة على المراقبة الداخلية، وبعدها تقدير الحسابات الجماعية باستخدام تقنيات المراجع ومحاولة مطابقة حسابات المراجعة بالقواعد و المبادئ المحاسبية.

¹Kamel Hamdi, **Diagnostic et redressement d'entreprise**, Op-cit p:77.

ب - التشخيص المالي: يسمح لنا التشخيص المالي للشرك بالحصول على صور واضحة على جوانب القوة والضعف لديها وكذا الموقع الذي تحتله في ظل التغيرات البيئية المؤثر عليها، حيث يهدف التشخيص المالي إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للشركة ويتم التطرق إليه أكثر في المبحث الثاني بشكل من التفصيل.

المطلب الثاني: أهمية التشخيص و الأطراف المعنية به

تكمن أهمية التشخيص في المؤسسة من خلال الأطراف التي تستعمله.

الفرع الأول: أهمية التشخيص

يعمل المديرون داخل المؤسسة على القيام بالتشخيص نظرا لأهميته في¹:

1. الإحاطة بجميع النتائج القياسية المؤسسة.
2. الرفع من كفاءة المؤسسة وضمان إستراتيجيات في مختلف المجالات، كالإنتاج و التسويق وهذا باعتباره قاعدة تسييرية.
3. إعطاء نظرة شاملة حول وضعية المؤسسة لجميع المتعاملين معها سواء مدراء أو مساهمين أو من طرف الدولة خاصة عند اتخاذ قرارات تشمل (التطهير، إعادة الهيكلة أو الخصخصة)، وتكمن أهمية التشخيص بالنسبة للمؤسسات الكبيرة من خلال قيامها بصفة دورية ومستمرة، حيث عادة ما تقوم كل سنة بمواجهة التقلبات سواء على المستوى الداخلي و الخارجي للمؤسسة، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيتطلب ذلك مواجهة المؤسسة للآزمات التي تؤثر بشكل أو بآخر على توازنها.

الفرع الثاني: الأطراف المعنية بعملية التشخيص

يختلف الأشخاص أو الأطراف المعنية بعملية التشخيص على حسب نوع التشخيص في عدة مجالات منها:

- التشخيص الداخلي: يقوم به شخص أو مجموعة من الإطارات من مختلف مصالح المؤسسة، هذه الإطارات لديهم دراية كاملة بالمؤسسة ومختلف أقسامها وهذا ما يساهم في الوصول إلى نتائج أسرع من خلال التشخيص العميق و التدقيق و المعرفة الشاملة للمؤسسة.

- التشخيص الخارجي: ويمكن أن يقوم به كل من²:

- المديرون: ويشمل على فرقة خارج متخصصة في هذا النوع من العمليات كمكاتب الدراسات الذي تقوم المؤسسة بتعيينهم نظرا لكفاءتهم وتجاربهم السابقة.

¹Kamel Hamdi, **Diagnostic**, Op-cit; P:77.

²Piere Ramage, **Analyse et diagnostic financier**, Edition d'organisation, 2001, P-P: 9-11

- **المساهمون:** وهم حملة الأسهم إذ يعتبرون طرفا هاما في تمويل استثمارات المؤسسة، حيث يعملون على تحديد مستوى المخاطر و الربحية من استثماراتهم لذا يفضلون دائما المؤسسة القادرة على البقاء و الاستمرار.

- **الممولون:** تعتبر البنوك مصادر تمويل خارجية للمؤسسة، حيث تقوم البنوك ومؤسسات الائتمان بالفصل في منح القروض من عدمه على أساس رأيهم في الصحة المالية للمؤسسة، وهذا لضمان قدرتها على الوفاء لديونها في آجال استحقاقها.

المطلب الثالث: شروط التشخيص في المؤسسة

هناك العديد من شروط التشخيص في المؤسسة نذكر من بينها:

1. **اختيار الشخص:** إن الضمان الأساسي للتشخيص الفعال هو الإدراك الجيد للأسباب والاختلالات.

الاختيار السليم للأشخاص الذين يؤدون هذه المهمة لصالح المؤسسة يتعين عليهم أن تتوفر فيهم الخصائص التالية:

- المعارف الفكرية و المنهجية التي تحتاج إلى دليل.
- التحكم في نوعية الاتصال وهي القدرة على التحاور مع الجميع بدون مشكل.
- القدرة على اكتساب ثقافة الأطراف المتعامل معها.
- الدقة في طرح الأسئلة و القدر على الإحاطة بالإجابة.
- القدرة على الربط بين مختلف المعلومات.

كما يخضع الاختيار إلى بعض المعايير المتمثلة في: " التكلفة الظاهرية، مدة البقاء، الجو السائد في المؤسسة"¹.

2. **توفير المعلومات:** يمكن اعتبار المعلومات بمثابة أداة للتشخيص وفي نفس الوقت نتيجة له، حيث لا يوجد تشخيص بدون معلومة فالدقة و الصرامة في تحصيل المعلومات و تحليلها أمر أساسي في عملية التشخيص ونحصل عليها من داخل وخارج المؤسسة.

أ - **المعطيات الداخلية :** وتشمل على المعلومات الخاصة بتسيير وظائف المؤسسة من معلومات و النتائج ووسائل التنظيمية، والطرق التسيير وكذا السياسات المطبقة، ومشاكل التشغيل و العمل.

ب - **المعطيات الخارجية :** وتنحصر في المعلومات المحيطة بالمؤسسة و تشمل معلومات على تصرفات الزبائن، تطورات السوق، المتعاملين الاقتصاديين.

¹ بوزار صافية: "تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2000/2001، ص-ص: 32-34.

3. مدة التشخيص: إن دوافع التشخيص و الجوانب الواجب التطرق إليها من خلاله هي التي تحدد المدة القصوى الواجب احترامها في تقديم نتائج التشخيص ومنها: تسيير الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة المشاكل، كما يعتمد أيضا على¹:

- وضعية المؤسسة و الدوافع الحتمية اللجوء إلى التشخيص.
- طبيعة التشخيص.
- عدد المشخصين.

4. توفير الظروف الملائمة: يتوجب شرح وإيضاح أهمية أغراض التشخيص لمسيرى المؤسسة وعمالها حتى يسهل على المشخص تأدية مهمته.

¹ مختاري زهرة، "التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة النامين"، رسالة ماجستير غير منشورة، لكلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، دفعة 2011/2010، ص: 57.

المبحث الثاني: ماهية التشخيص المالي في المؤسسة

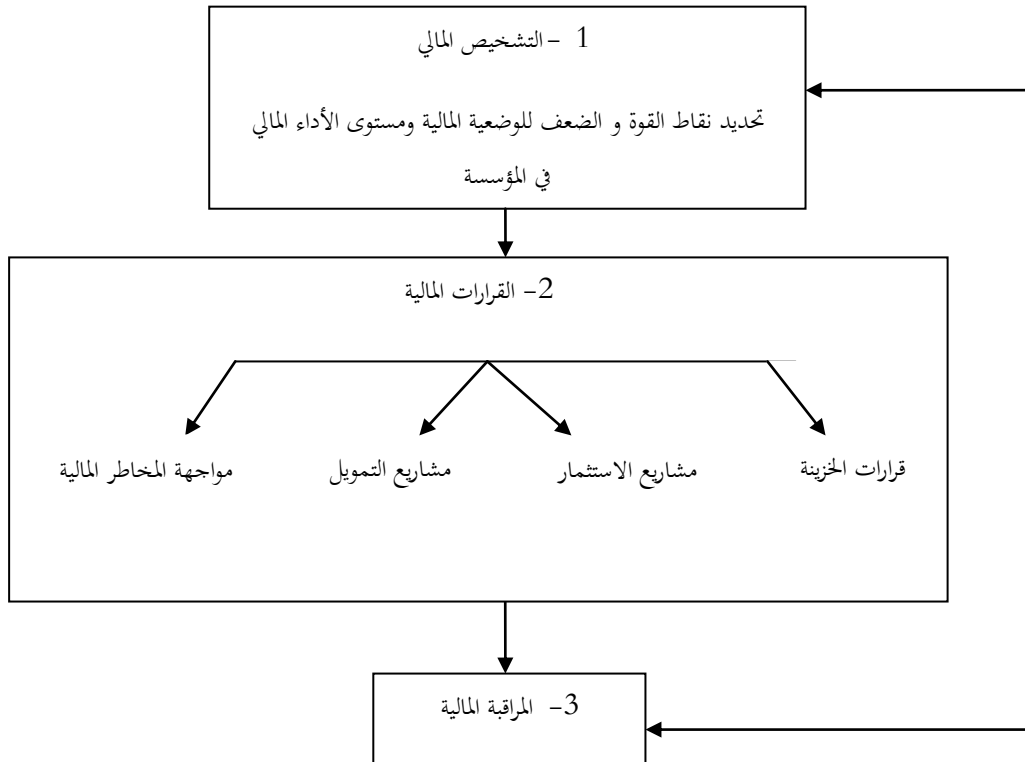
يواجه المسير المالي صعوبات ومشاكل متعلقة بالوضعيات المالية المتباينة للمؤسسة مما توجب عليه اتخاذ قرارات ناجعة وفعالة وهذا ما يتوجب عليه إجراء عملية لتشخيص الوضع.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي

يعد التشخيص المالي أحد أهم المسؤوليات التي يقوم بها المسير المالي داخل المؤسسة، حيث تساهم هذه العملية في الخروج بأهم القرارات المالية.

والشكل التالي يوضح تموقع التشخيص المالي في العملية التسييرية للمؤسسة.

الشكل (1-1): خطوات عملية التسيير المالي



المصدر: قريشي يوسف، إلياس بن ساسي، التسيير المالي - الإدارة المالية - دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص:42. وعليه يمكن تعريف التشخيص المالي.

التشخيص المالي هو عملية تحليل للوضع المالي باستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية.

المطلب الثاني: خطوات وطرق التشخيص المالي في المؤسسة

من خلال عملية التشخيص المالي نقوم بتشخيص مجموعة من الخطوات والطرق والتي تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: خطوات التشخيص المالي

تعني خطوات التشخيص المالي تلك المراحل العملية المتبعة في عملية التشخيص حيث تختلف هذه الخطوات من مؤسسة لأخرى ومن محلل لآخر وذلك حسب الهدف من عملية التشخيص، وبصفة عامة تتلخص الخطوات الرئيسية لمنهجية التشخيص المالي في النقاط التالية¹:

- تحديد الهدف من التشخيص (السياسة والقرارات المراد اتخاذها).
- الفترة الزمنية المعينة بالدراسة.
- اختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص.
- جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة.
- إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول.
- التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة.
- التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات.
- القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.

الفرع الثاني: طرق التشخيص المالي

تشمل طرق التشخيص المالي على ثلاث أنواع وهي: التشخيص التطوري، التشخيص المقارن والتشخيص المعيارى².

1 - التشخيص التطوري:

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية.

¹ دردوري لحسن، "مطبوعة في مقياس التشخيص المالي"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص: 12.

² إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص-ص: 69-71.

يتركز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

- **تطور النشاط:** متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية.. إلخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طرذا مع تطور النشاط.
- **تطور أصول المؤسسة:** تعتبر الأصول عن مجموعة الإمكانات المادية و المعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها وتعد مراقبة تطور هذه الإمكانات ضرورية لتشخيص النمو الداخلي و الخارجي، كما يعد مؤشرا استراتيجيا هاما يعتبر عن الواجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.
- **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردون، المخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.
- **تطور الهيكل المالي:** يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة و المتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة، ويسمح التشخيص بمراقبة مستويات الاستدانة و التمويل الذاتي و مساهمات الشركاء و تحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وكذا مدى تأثير الاستدانة على المردودية.
- **تطور المردودية:** يعتبر الهدف الاقتصادي الرئيسي للمؤسسة هو تطور المردودية حيث تعد ضمان لبقاء ونمو واستمرارية الشركة حيث تعتبر المردودية مؤشرا مهما يستخدم في الحكم على أداء الشركة وعليه تمثل مراقبة تطور معدلات المردودية قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وهذا باستخدام نسب المردودية وآلية الرفع المالي.

2 - التشخيص المقارن:

يكمن الفرق بين التشخيص التطوري والتشخيص المقارن في كون التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي ومراقبته عبر الزمن، أما التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط ومنه فالأساس التي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع وهذا باستخدام مجموعة من الأرصدات و الأدوات و المؤشرات

المالية فالحلل المالي يهدف من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغيرات الحاصلة في المحيط.

3 - التشخيص المعياري:

يعتبر التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة وحتى تتمكن من توضيح وتبسيط محتوى هذه الطريقة من طرق التشخيص المالي نحاول تقديم بعض المعايير المعتمدة من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة فعلى سبيل المثال:

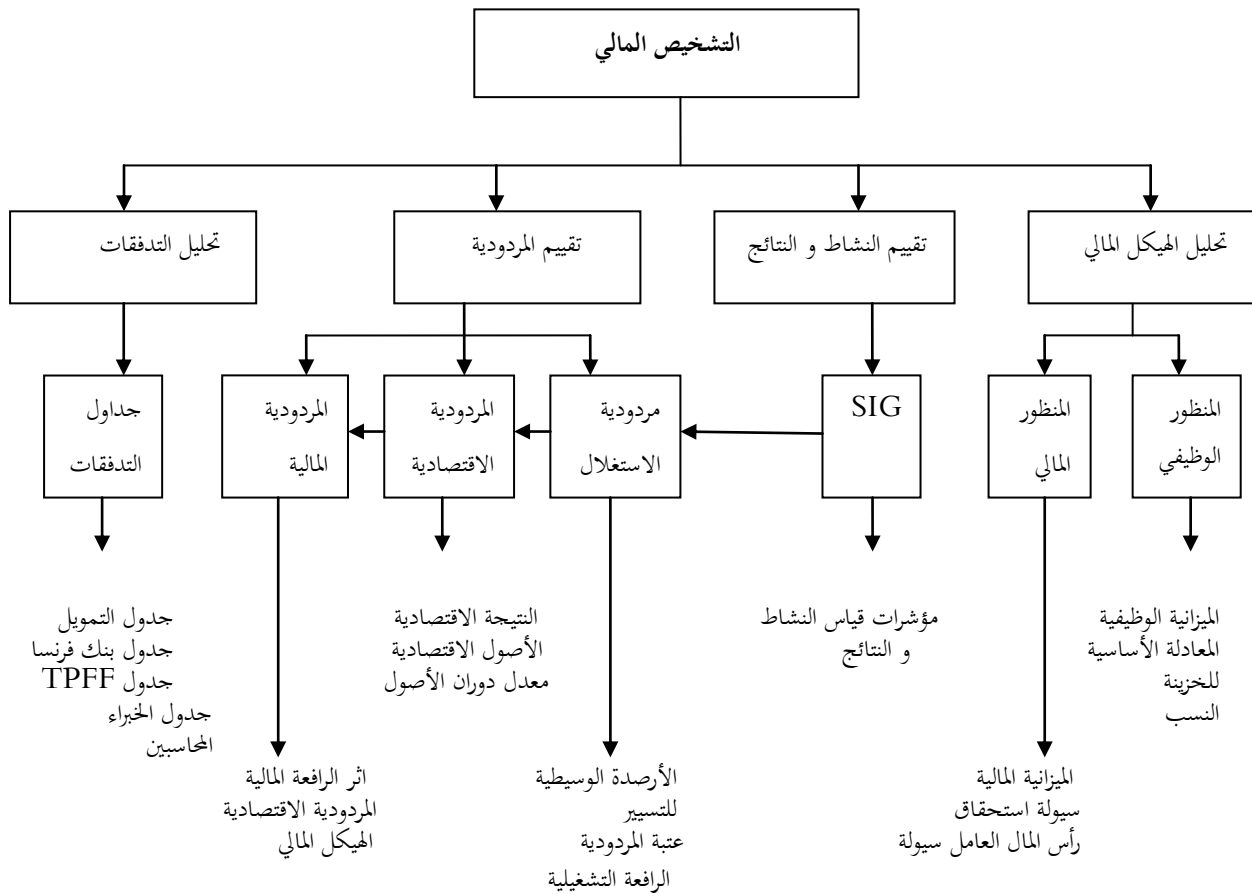
- معدل الهيكل المالي (الديون/الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية تقدر ب 8%.
- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق و المعارض.
- الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب ألا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي

إن الهدف من التشخيص المالي هو تحديد ومعرفة مواطن القوة و الضعف في الحياة المالية للمؤسسة وهذا لضمان تحسين الوضع في المستقبل واستمرارية التسيير الفعال، وهذا بطبعة الحال يتوجب استخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والتي تظهر من خلال الشكل التالي¹:

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع السابق، ص 72.

الشكل (1-2) : أدوات التشخيص المالي



المصدر: قرشي يوسف، إلياس بن ساسي، التسيير المالي - الإدارة المالية - دروس وتطبيقات، نفس المرجع السابق، ص: 71.

• تحليل الهيكل المالي:

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملائمة المالية، وهذا بالاعتماد على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

• تقييم النشاط والنتائج:

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة.

• تقييم المردودية:

هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الرسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء ويمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل ولاستثمار وغيرها.

• تحليل التدفقات المالية:

يمثل التحليل الأكثر تطوراً ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي تساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتقييم الإستراتيجية المالية المعتمدة.

المبحث الثالث: مؤشرات التشخيص المالي في المؤسسة

إن المؤشرات التي سيتم التطرق إليها في هذا المبحث هي مؤشرات كمية تسهل عملية حسابها، وهي في مجملها مؤشرات مالية أو نقدية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في التشخيص المالي، بإضافة إلى كون المؤشرات مالية تقدم في صيغ مطلقة أو في صيغ نسبية، وعليه فإن هذه المؤشرات تتسم بالموضوعية، والنتيجة التي يقدمها المؤشر هي نفسها مهما كان الشخص المكلف بالتشخيص.

المطلب الأول: الطريقة التقليدية و الوظيفية

يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بعدة مؤشرات من خلالها نميز بين نقاط القوة و الضعف ندرجها في النقاط التالية:

الفرع الأول: الطريقة الكلاسيكية (سيولة- استحقاق)

يتم إعداد الميزانية المالية انطلاقاً من الميزانية المحاسبية وبعض المعلومات الملحقه التي تخص عناصر الميزانية المحاسبية.

1. إعداد الميزانية المالية: قبل إعداد الميزانية المالية يمكن إعطاء تعريف للميزانية المالية وهي: عملية جرد

لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي حسب مبدأ سيولة

استحقاق. ويمكن تلخيص عناصرها في الشكل أدناه، الذي يمثل الميزانية المالية المختصرة كما يلي:

الشكل (3-1): يمثل الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة - الاستثمارات المعنوية والمادية و المالية. - عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة.	الأموال الدائمة - الأموال الخاصة. - الديون المتوسطة والطويلة. - الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.
الأصول المتداولة - المخزونات. - حقوق المؤسسة لدى الغير. - المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة...)	القروض قصيرة الأجل - المورد وملحقاته. - الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية - دروس وتطبيقات، نفس المرجع السابق، ص: 86

2. مفهوم رأس المال العامل سيولة: تقتضي هذه القاعدة بضرورة تمويل الاستخدامات الأكثر من سنة (الاستثمارات) بموارد مستقرة لأكثر من سنة وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها تقل عن السنة.
3. حساب رأس المال العامل سيولة: يمكن حساب رأس المال العامل سيولة تبعاً لمنظورين: منظور أعلى الميزانية (1) ومنظور أدنى الميزانية (2)، وعلى هذا الأساس يحسب رأس المال العامل سيولة وفق العلاقتين التاليتين:

رأس المال العامل سيولة = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة (1)

$$FR_L = CP - AF \quad \text{أو}$$

رأس المال العامل سيولة = الأصول المتداولة - القروض قصيرة الأجل (2)

$$FR_L = AC - CCT \quad \text{أو}$$

الفرع الثاني: الطريقة الوظيفية

1. مفهوم الميزانية الوظيفية: إن تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية، ينجر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، وهذا ما سنتعرض له من خلال الميزانية الوظيفية.
2. بناء الميزانية الوظيفية: يوضح الجدول التالي مخطط شبه تفصيلي للميزانية الوظيفية.

الشكل (1-4): يمثل الميزانية الوظيفية

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة E_s - الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية. - الأصول ذات الطبيعة المستقرة.	الموارد الدائمة R_d - الأموال الجماعية. - الديون المتوسطة والطويلة الأجل. - مجموع الإهلاكات و المؤونات.
الاستخدامات الاستغلال E_{ex} - المخزونات الإجمالية. - حقوق العملاء وملحقاتها.	موارد الاستغلال R_{ex} - مستحقات المورد وملحقاته.
استخدامات خارج الاستغلال E_{hex} - حقوق أخرى.	موارد خارج الاستغلال R_{hex} - موارد أخرى.
استخدامات الخزينة E_t - المتاحات	موارد الخزينة R_t - الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة).
مجموع الاستخدامات E	مجموع الموارد R

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية - دروس وتطبيقات، نفس المرجع السابق، ص: 101

3. مؤشرات الميزانية الوظيفية: وتشمل العناصر التالية:

3-1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FR_{ng} : ويساوي الفرق بين الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة.

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات المستقرة} \dots\dots\dots (3)$$

$$\text{أو} \quad FR_{ng} = R_d - E_s$$

3-2- الاحتياج في رأس المال العامل BFR

وهي مجموعة من العناصر أهمها: المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون اجتماعية و الجبائية¹.

• **الاحتياج في رأس المال العامل الاستغلال BFR_{ex}** : ينطبق عليه التعريف السابق ويتم حسابه انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخداما الاستغلال و موارد الاستغلال.

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} = \text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال} \dots\dots\dots (4)$$

$$\text{أو} \quad BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية - دروس وتطبيقات، نفس المرجع السابق، ص: 104.

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BER_{hex} : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن الأشغال غير الرئيسة وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال موارد خارج الاستغلال.

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال} = \text{استخدامات خارج الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال} \dots\dots\dots (5)$$

$$\text{أو} \quad BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$$

- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFR_g : هو مجموع الرصيدين السابقين و يعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} + \text{الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال} \dots\dots\dots (6)$$

$$\text{أو} \quad BER_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

- 3-3- الخزينة الصافية الإجمالية Tng :** تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقاً من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة ومواردها، ومن جهة أخرى هي عبارة عن الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، تعطى صياغتها بالعلاقين التاليين¹:

$$\text{الخزينة الصافية الإجمالية} = \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي} \dots\dots\dots (7)$$

$$\text{أو} \quad T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$$

$$\text{الخزينة الصافية الإجمالية} = \text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة} \dots\dots\dots (8)$$

$$\text{أو} \quad T_{ng} = E_t - R_t$$

¹ دراج حمودي، "تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية - دروس نظرية و تطبيقية"، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2000، ص: 70.

المطلب الثاني: المردوديات والنقطة الميئة

تعتبر المردوديات والنقطة الميئة من أهم الأدوات في التشخيص المالي للمؤسسة والتي تساهم في تحسين الوضعية المالية لها.

الفرع الأول: المردودية المالية و المردودية الاقتصادية¹

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية. وهي ممثلة في مردوديتين الاقتصادية والمالية كما يلي:

1. **المردودية الاقتصادية:** تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيس و تستبعد الأنشطة الثانوية وتلك ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال متمثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج و الأصول الاقتصادية من الميزانية، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية } R_c = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} / \text{الأصول الاقتصادية} \dots\dots\dots (10)$$

2. **المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة):** تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كافة العناصر و التدفقات المالية، نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية المالية } R_{cp} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة} \dots\dots\dots (11)$$

الفرع الثاني: النقطة الميئة:

تعرف النقطة الميئة بمستوى النشاط الذي تكون فيه مجموع الإيرادات يغطي مجموع التكاليف، وعندها تكون النتيجة حيادية، أي وضعية لا ربح ولا خسارة. ويمكن حساب النقطة الميئة:

$$\text{التكاليف الثابتة} = \text{رقم الأعمال} - \text{التكاليف المتغيرة} = \text{الهامش على التكلفة المتغيرة} \dots\dots\dots (12)$$

$$\text{أو} \quad CF = CA - CV = M$$

$$\text{رقم الأعمال الحرج} = (\text{التكاليف الثابتة} / \text{معدل الهامش على التكاليف المتغيرة}) \times 100 \dots\dots\dots (13)$$

$$\text{أو} \quad CA_0 = (CF / m) \times 100$$

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، "التسيير المالي - الإدارة المالية - دروس وتطبيقات"، نفس المرجع السابق، ص- ص: 281-283.

المطلب الثالث: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم وسائل التحليل المالي، على الرغم من أنها سهلة الحساب فهي تساعد الخبير والمحلل على مؤشرات هامة في تسيير المؤسسة، ومن المعروف أن هذه النسب كثيرة وعديدة، والتي بدورها تعطي أهمية واضحة في اتخاذ القرارات المستقبلية.

الفرع الأول: نسبة السيولة والربحية

أولاً: نسبة السيولة:

وهي تمثل العلاقة بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة، حيث تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة أجل، وتعتمد نسب السيولة على بعض النسب أهمها¹:

1. **نسبة التداول:** وهي حاصل قسمة مجموعة الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة والموضحة في العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = (\text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{مجموع الخصوم المتداولة}) \times 100 \dots\dots\dots (14)$$

2. **نسبة السيولة السريعة:** وتتمثل في²:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = ((\text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}) / \text{مجموع الخصوم المتداولة}) \times 100 \dots\dots\dots (15)$$

3. **نسبة السيولة المطلقة أو النقدية:** يهتم البعض به هذه النسبة لأن مكوناتها تمثل العنصر الرئيسي والأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة وتحسب كما يلي³:

$$\text{نسبة السيولة المطلقة أو النقدية} = ((\text{النقديات} + \text{الأوراق المالية القابلة للتسويق}) / \text{مجموع الخصوم المتداولة}) \times 100 \dots\dots\dots (16)$$

ثانياً: نسبة الربحية: وتشير هذه النسبة إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القرض (الرفع المالي) وإدارة الأصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية:

1. **نسبة صافي الربح:** وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي الربح} = (\text{صافي الربح بعد الفائدة والضرائب} / \text{صافي المبيعات}) \times 100 \dots\dots\dots (17)$$

2. **نسبة إجمالي ربح المبيعات:** وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة إجمالي ربح المبيعات} = (\text{إجمالي ربح المبيعات} / \text{صافي المبيعات}) \times 100 \dots\dots\dots (18)$$

¹ طاهر محسن منصور وائل محمد صبحي إدريس، "أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن"، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص: 483.

² محمد صالح الخناوي ونحال فريد مصطفى، "الإدارة المالية- التحليل المالي للمشروعات الأعمال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 51.

³ مفلح محمد العقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، ط1، دار أحنأ دين للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية 2006، ص: 365.

3. نسبة صافي ربح التشغيل: وتحسب هذه النسبة من طرف المحلل قبل الفائدة و الضرائب والإيرادات والأعباء الأخرى وهي ممثلة في العلاقة أدناه:

$$\text{نسبة صافي ربح التشغيل} = \left[\text{صافي ربح التشغيل (قبل الفائدة والضرائب والإيرادات والأعباء الأخرى)} / \text{صافي المبيعات} \right] \times 100 \dots (19)$$

4. معدل العائد على مجموع الأصول: أي معرفة نسبة الدخل المحقق على إجمالي الأصول المستمرة، ونبيها في الآتي:

$$\text{معدل العائد على مجموع الأصول} = (\text{صافي ربح التشغيل} / \text{مجموع الأصول}) \times 100 \dots (20)$$

الفرع الثاني: مؤشرات المديونية و التشغيلية:

أولاً: مؤشرات المديونية: وتتمثل في النسب التالية:

$$\text{نسبة الالتزامات} = (\text{الالتزامات} / \text{إجمالي الأصول}) \times 100 \dots (21)$$

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = (\text{إجمالي الديون} / \text{حقوق الملكية}) \times 100 \dots (22)$$

$$\text{نسبة الالتزامات قصيرة الأجل} = (\text{التزامات قصيرة الأجل} / \text{الأصول المتداولة}) \times 100 \dots (23)$$

ثانياً: مؤشرات التشغيلية: تستخدم هذه النسبة لتقييم مدى نجاح المنشأة في إدارة الأصول والخصوم. وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الأصول، وقدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتحقيق أعلى ربح ممكن¹. وتعتمد على المؤشرات و النسب التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = (\text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول الصافية}) \times 100 \dots (24)$$

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = (\text{صافي المبيعات} / \text{صافي الأصول الثابتة}) \times 100 \dots (25)$$

$$\text{معدل دوران المخزون} = (\text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{المخزون}) \times 100 \dots (26)$$

$$\text{مدة دوران العملاء} = ((\text{العملاء} + \text{أوراق القبض}) / \text{المبيعات}) \times 90 \text{ يوم} \dots (27)$$

$$\text{مدة دوران الموردون} = ((\text{الأوراق المدفوعة} + \text{الموردون}) / \text{المشتريات}) \times 90 \text{ يوما} \dots (28)$$

¹ مفلح محمد العقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، نفس المرجع السابق، ص: 365.

خلاصة :

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى استخلاص المفهوم الشامل للتشخيص بالمؤسسة فهو يعد عملية مستمرة ودورية تعمل على إبراز نقاط القوة و الضعف في جميع جوانب نشاط المؤسسة وهذا حتى تتمكن المؤسسة من مواجهة تقلبات المحيط، كما قمنا بالتطرق إلى الأقسام الرئيسية للتشخيص وتتمثل في التشخيص الاستراتيجي و المتعلق بكشف المشاكل الإستراتيجية للمؤسسة وكذا التشخيص الوظيفي والذي يضم كل من التشخيص الصناعي و التجاري و الاجتماعي وكذا التشخيص المالي والمحاسبي، كما قمنا بإبراز أهمية التشخيص بالنسبة للمؤسسة أو للأطراف المحيطة بها وقمنا أيضا باستخلاص أهم شروط مداخل التشخيص.

وتوصلنا من خلال دراسة التشخيص المالي باستخلاص مفهوم التشخيص المالي حيث يعتبر عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة واستخراج نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة ذات الطبيعة المالية وأهم الطرق المستخدمة في التشخيص المالي هي التشخيص التطوري، المقارن والمعياري، إضافة لذلك قمنا باستعراض أهم الأدوات المستخدمة في التشخيص المالي والتي تتمحور في تحليل الهيكل المالي، تقييم النشاط و النتائج، تقييم المردودية و تحليل التدفقات المالية.

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل إلى الدراسة الميدانية لمؤسسة سوفيا لصناعات الغذائية للفرينة و النخالة و ذلك بإسقاط الجانب النظري بتطبيقه في جانب دراسة الحالة من خلال تشخيص الوضعية لمؤسسة (سوفيا) في فترة ما بين السنتين: 2014-2015 حيث نستعرض التقديم العام للمؤسسة من خلال التطرق إلى نشأتها و تحليل الهيكل التنظيمي لها، ثم نقوم بتشخيص المالي لها.

المبحث الأول: بطاقة فنية حول مؤسسة سوفيا

في هذا المبحث سنحاول التعريف بالمؤسسة سوفيا بالبياضة الوادي وذلك بتقديم لمحة عامة عن نشاطها و إلقاء الضوء عليها و دراسة الهيكل التنظيمي و مختلف المصالح التي تقوم عليها.

المطلب الأول: نشأة مؤسسة (سوفيا)

جاءت فكرة إنشاء هذه المؤسسة ليس بمحض الصدفة وإنما هي فكرة تراود مديرها منذ عدة سنوات قبل تاريخ إنشائها الفعلي، فبدأ يبحث عن كيفية تجسيدها في أرض الواقع وهذا بعد الدراسة العميقة لهذا المشروع، فقام باستشارة بعض ذوي المصالح ومن لهم علاقة جديّة لهذه المؤسسة فكان له ذلك وأطلق عليها اسم مؤسسة سوفيا للصناعات الغذائية للفرينة والنخالة.

تاريخ المؤسسة:

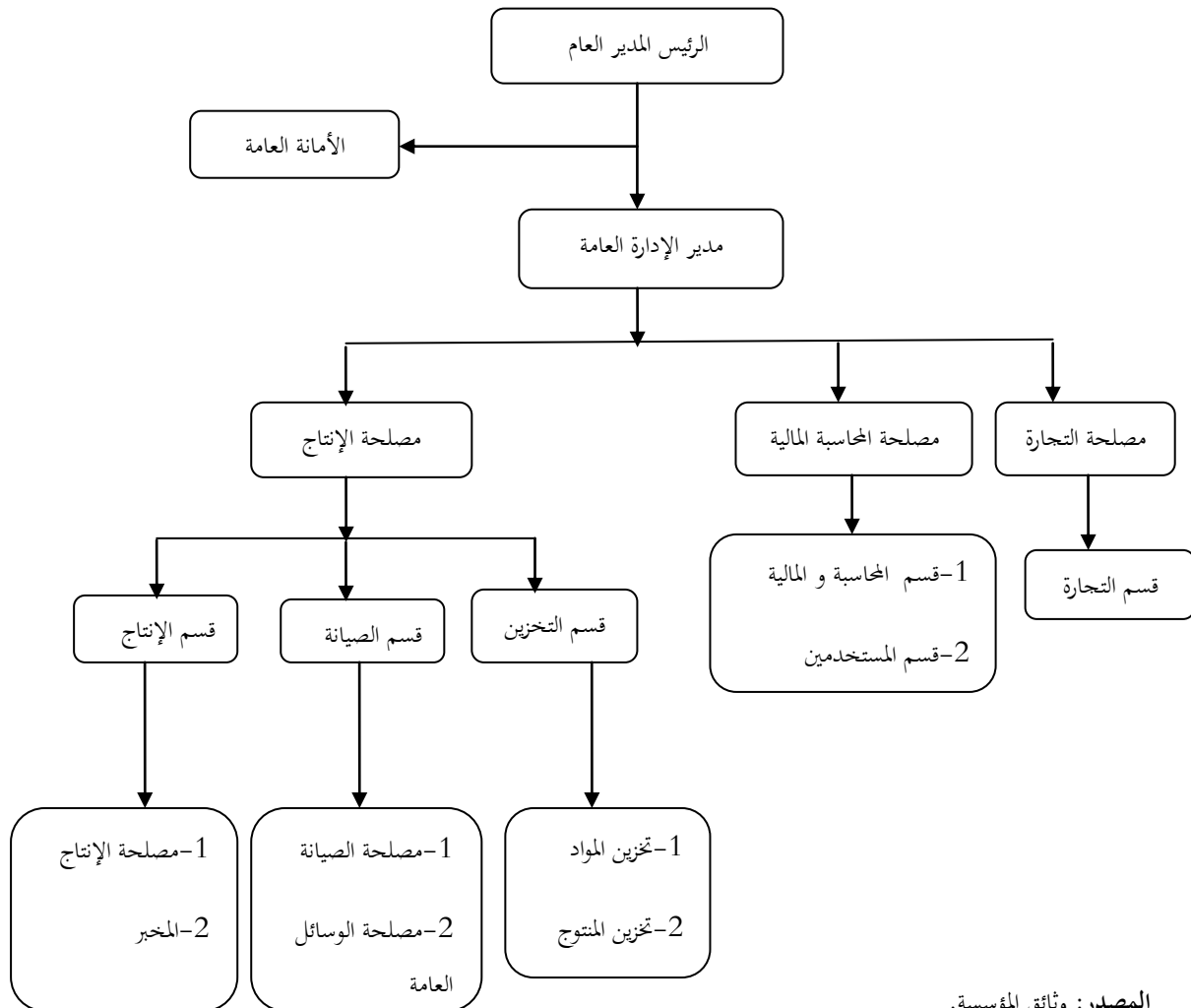
بدأ صاحب المؤسسة في رسم معالمها منذ مطلع سنة 2004، حيث قام بتجسيدها الفعلي أي بناءها من قبل شركة إيطالية، حيث تم انطلاقتها كشركة في: 23 مارس 2006 وهي تشتغل ليومنا هذا. ويقدر رأس مالها 50.000.000 دينار جزائري.

أما فيما يخص نظام العمل في هذه الشركة فقد تم تحديد المدة القانونية للعمل الأسبوعي بها بـ: 40 ساعة أي بمعدل 173.33 ساعة في الشهر وهي موزعة على شكل ثماني ساعات في اليوم مؤداة ضمن دوام مستمر خلال خمسة أيام ونصف، أما أيام الراحة فتشمل يوم الراحة الأسبوعية الجمعة و الأعياد الوطنية والدينية.

المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوفيا.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

الشكل (2-1): يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المصدر: وثائق المؤسسة.

الفرع الثاني: مصالح مؤسسة سوفيا

1. الرئيس المدير العام: وهو المسؤول الأول عن المؤسسة وتتم أعماله مع مدير الإدارة العامة وكذا المصالح المختلفة.

2. الأمانة العامة: الأمانة لكل المصالح الإدارية تتجلى أعمالها فيما يلي:

- تتلقى المعلومات مثل المراسلات و المكالمات الهاتفية.
- تقوم بتسجيل المعلومات على المستندات خاصة بها ثم ترتيبها.
- تبليغ الأوامر و التعليمات الصادرة عن المدير.

- حفظ المراسلات الخاصة بالمدير.

3. مدير الإدارة العامة: يقوم بالتنسيق مع المصالح المختلفة في المؤسسة كما يحدد القرارات مع المجلس

الإداري عبر اجتماعاته الدورية.

4. مصلحة التجارة: وهي المصلحة المسؤولة عن بيع المنتج داخل وخارج الولاية وتضم قسم التجارة وهو

المسؤول عن العلاقة التجارية بين الزبائن والمؤسسة.

5. مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر العمود الفقري للمؤسسة ولها مكانة متميزة وذلك بصفتها تشرف

على وظيفة حساسة هي تقييم و تقويم دورات النشاط الخاصة بقيام المؤسسة من تموين وتجهيز وهي المسؤولة

عن تحصيل الحقوق وتسديد الديون وتضم كل من:

- قسم المحاسبة و المالية: الذي يتولى تحصيل حقوق الزبائن بالتنسيق مع مصلحة التجارة.

- قسم المستخدمين: وهو المسؤول عن العمال وكيفية توظيفهم ومعالجة أجورهم ومتابعة كل أمورهم

وانشغالهم و طرحها للمجلس الإداري.

6. مصلحة الإنتاج: هدفها الأساسي إنتاج مادتي الفرينة والنخالة وفقا للبرنامج المعد سابقا، والعمل على

تحسين هذا الإنتاج كما وكيفا بحيث يتماشى مع المقاييس الدولية المعمول بها تنقسم هذه المصلحة إلى قسمين

هما: قسم الإنتاج والمخبر.

تضم مصلحة الإنتاج العدد الأكبر من العمال الموزعين على مختلف ورشات الإنتاج وتهدف هذه المصلحة

على تنفيذ البرنامج المسطر.

أما المخبر فمهامه أن يأخذ العينات من المواد الأولية ويقوم بتحليلها من أجل معرفة مدى مطابقتها للمقاييس

المعمول بها وإعطاء الإشارة للطحن.

7. مصلحة الصيانة: وتنقسم إلى قسمين: قسم الصيانة وقسم الوسائل العامة.

فقسم الصيانة يشرف عليها رئيس القسم ويقوم بإصلاح وصيانة كل وسائل الإنتاج والإشراف على ورشة

الميكانيك وإعداد برنامج سنوي للصيانة.

أما قسم الوسائل العامة تعمل على المحافظة على أماكن العمل داخل المؤسسة وتكفل بنقل البضاعة وجلبها

وكذلك التكفل بنقل العمال في مهمات رسمية.

8. مصلحة التخزين: وتنقسم إلى:

تخزين المواد الأولية: حيث تخزن في حاويات كبيرة لمدة معينة ثم توجه إلى الإنتاج.

تخزين المنتج: فيخزن في مخزن خاص كبير يرأسه أمين المخزن يكون مسؤولا عن دخول وخروج المنتج.

المبحث الثاني: التشخيص المالي لمؤسسة سوفيا

بعد التطرق إلى النظرة العامة حول مؤسسة سوفيا وحوصلة كل ما يتعلق بالجانب النظري، تم تحليل شامل لوضعيتها من خلال دراسة مجموعة من مؤشرات التشخيص، هذه المؤشرات تعكس الصورة الحقيقية للوضع المالية التي تمر بها، بالإضافة إلى مؤشرات التشخيص المالي التي تعمل على توضيح أكثر للحكم على الوضع المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية والوظيفية لمؤسسة خلال السنتين (2014 – 2015)

تعتمد هذه الدراسة على تحليل التشخيص في المؤسسة، من خلال الدراسة التحليلية الساكنة وهي دراسة تحليلية تقليدية تهدف إلى معرفة كيفية بناء الميزانية المالية، وكذلك حساب المؤشر المالي الداخل في تشكيلها وحساب مؤشرات التشخيص المالي الوظيفي بعد تحويل الميزانية.

الفرع الأول: دراسة الطريقة التقليدية (الكلاسيكية) سيولة – استحقاق

يمكن التطرق في هذا الفرع إلى مجموعة من العناصر نوضحها كآتي:

أولا: تشكيل الميزانية المالية لسنتين (2014-2015)

يبين الجدول أدناه تمثيلا مبسطا للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة خلال السنتين (2014 و 2015) على النحو

التالي:

الشكل رقم (2-2): تشكيل الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة خلال السنتين (2014-2015)

الأصول	2014	2015	الخصوم	2014	2015
AF	421146683	578743565	CP	321308278	339078864
AC	231970092	146497695	CCT	331808497	386162395
المجموع	653116775	725241260	المجموع	653116775	725241260

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة التغير الواضح في تشكيل الميزانية المالية من سنة 2014 إلى سنة 2015، فمثلا نلاحظ الأصول الثابتة في سنة 2014 أصغر من الأصول الثابتة في سنة 2015. وهذا راجع إلى زيادة حجم الاستثمارات، زيادة تجهيزات الإنتاج، إضافة إلى تجهيزات المؤسسة، كما نلاحظ تغير في الأموال الدائمة وهذا راجع إلى العلاقة الطردية مع الأصول الثابتة، كذلك نلاحظ التغير في الأصول المتداولة من سنة 2014 إلى سنة 2015 وهذا راجع إلى انخفاض في المخزونات والزبائن، أما التغير في القروض قصيرة الأجل راجع إلى الزيادة في الموردون وقروض الخزينة داخل المؤسسة.

ثانياً: المؤشر المالي في التحليل الساكن للمؤسسة خلال السنتين (2014 – 2015)

يمكن حساب مؤشر التحليل المالي الكلاسيكي من خلال منظورين، المنظور الأول من أعلى الميزانية والمنظور الثاني من أدنى الميزانية، ويتمثل في رأس المال العامل سيولة، ويتم حسابه وفق المعادلتين (1) و (2) الموضحتين في الفصل الأول ص 17:

الجدول رقم (2-1): يوضح حساب رأس المال العامل سيولة من أعلى وأدنى الميزانية للمؤسسة خلال السنتين (2014 – 2015)

FR _L		البيان السنوات
أدنى	أعلى	
-99838405	-99838405	2014
239664701	-239664701	2015

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل سيولة سالب وهذا خلال السنتين 2014 و 2015، وهذا يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة وجزء من الأموال المتداولة، كما نلاحظ أن رأس المال العامل سيولة في سنة 2014 أصغر مقارنة بالأصول الثابتة، وهذه حالة غير حسنة يجب على المؤسسة أن تخفض من الديون قصيرة الأجل أو الأصول الثابتة (تخفيض من الاستثمارات)، أما في سنة 2015 فنلاحظ أن رأس المال العامل سيولة قد ارتفع مقارنة بسنة 2014 وهذا راجع إلى انخفاض ديون قصيرة الأجل. وهنا تضطر المؤسسة للجوء إلى الأموال الخارجية (قروض بنكية).

الفرع الثاني: التحليل المالي الوظيفي للمؤسسة خلال السنتين (2014 – 2015)

من خلال تشكيل الميزانية الوظيفية للمؤسسة لسنتين 2014 و 2015 يمكن استخراج المؤشرات المالية الداخلة في تكوين المعادلة الأساسية للخزينة، حيث يتم توضيح ذلك في الجدول لآتي:

الشكل رقم (2-3): تشكيل الميزانية الوظيفية للمؤسسة خلال السنتين (2014 – 2015)

2015	2014	R	2015	2014	E
339078864	321308278	R _d	578743565	421146683	E _s
206912607	76764375	R _{ex}	84467714	158136063	E _{ex}
102451344	210997607	R _{hex}	9768866	5575965	E _{hex}
76798443	44046513	R _T	52261112	68258063	E _T
725241257	653116774	المجموع	725241256	653116774	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه للميزانية الوظيفية يمكن حساب مؤشرات المعادلة الأساسية للخرينة، وهذا من أجل قياس درجة تحقيق التوازن المالي للمؤسسة، وعلى هذا الأساس يتم حساب المؤشرات المالية الخاصة بالتحليل المالي الوظيفي وفق المعادلات التالية: (03، 04، 05، 06، 07، 08) الموضحة في الفصل الأول ومثلة بالصفحتين 18 و19، والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

1 حساب مؤشرات رأس المال الصافي الإجمالي للمؤسسة:

يمكن استخراج هذا المؤشر بناء على الميزانية الوظيفية، وهو موضح في الجدول أدناه كما يلي:

جدول رقم (2-2): يوضح حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي للمؤسسة خلال السنتين (2014 – 2015)

البيان السنوات	FR _{ng}
2014	-99838405
2015	-239664701

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب أي أصغر من الصفر، وبالتالي يمكن القول أن المؤسسة غير متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث يمكن للمؤسسة حسب هذا المؤشر من عدم تمويل احتياجاتها الطويلة باستخدام مواردها المالية طويلة المدى، أي وجود عجز مالي.

2 حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة:

يمكن استخراج هذا المؤشر بناء على الميزانية الوظيفية وهو موضح في الجدول أدناه كما يلي:

جدول رقم (2-3): يوضح حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال السنتين (2014 – 2015)

البيان	BFR _{ex}	BFR _{hex}	BFR _g
2014	81371688	-205421642	-124049954
2015	-122444893	-92682478	-215127371

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة النقصان الكبير في احتياج المال العامل الإجمالي للمؤسسة، وهذا راجع إلى أن استخدامات الاستغلال في سنة 2015 أقل من استخدامات الاستغلال في سنة 2014 وبالتالي انخفضت الاحتياجات الكلية للمؤسسة من المواد الأولية التي تحتاجها في الإنتاج (الاستغلال).

3 حساب الخزينة الصافية الإجمالية:

مما سبق يمكن أن تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية للمؤسسة خلال السنتين 2014 و2015 عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز أي تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، وتحسب الخزينة الصافية الإجمالية من الميزانية الوظيفية للمؤسسة بإجراء الفارق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة، أو انطلاقاً من المعادلة الأساسية للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-4): يوضح حساب الخزينة الصافية الإجمالية للمؤسسة خلال السنتين (2014 - 2015)

البيان	$T_{ng} = E_T - R_T$	$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$
2014	24211550	24211550
2015	-24537331	-24537330

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة الانخفاض الكبير في قيمة الخزينة الصافية الإجمالية للمؤسسة في سنة 2015 مقارنة بقيمة الخزينة الصافية الإجمالية للمؤسسة في سنة 2014، وه ذا راجع إلى المتاحات المؤسسة أي استخدامات الخزينة التي تنخفض من سنة 2014 إلى سنة 2015 والتي تعبر عن عدم إمكانية المؤسسة من تغطية احتياجات دورة الاستغلال والمتمثلة في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي باستخدام رأس المال العامل الصافي على المدى الطويل.

المطلب الثاني: تحليل المردوديات والنقطة الميتة في المؤسسة خلال السنتين (2014 – 2015)

من بين العوامل المحددة لمستوى التشخيص المالي في المؤسسة هو تحليل المردوديات والنقطة الميتة حيث يهتم بالنشاط الإجمالي ككل وتعتبر هذه المردوديات والنقطة الميتة من الأدوات التي تحسن الوضعية المالية للمؤسسة.

الفرع الأول: التحليل باستخدام المردوديات

وتنقسم المردوديات إلى مردودية اقتصادية وأخرى مالية تتمثل في:

أولاً: تحليل معدل المردودية الاقتصادية

بعد التطرق إلى الجانب النظري وإلى تعريف المردودية الاقتصادية وإعطاء الصيغة الرياضية المكونة لها، وهي ممثلة بالمعادلة رقم (10)، الموضحة في الفصل الأول صفحة 20، ويتم من خلال هذا الفرع حساب هذه المردودية كما يلي:

1 حساب معدل المردودية الاقتصادية للمؤسسة خلال السنتين (2014 – 2015)

يمكن حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-5): يوضح حساب معدل المردودية الاقتصادية للمؤسسة خلال السنتين (2014 – 2015)

البيان	2014	2015
نتيجة الاستغلال	18363293	22825123
رأس المال المستثمر	39488126	87127049
معدل المردودية الاقتصادية	% 46.50	% 26.20

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

2 - التحليل والتعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض في نسبة معدل المردودية الاقتصادية للمؤسسة من سنة 2014 إلى سنة 2015، حيث بلغت النسبة في سنة 2015 بـ: 26.20 % مقارنة بسنة 2014 والتي تقدر نسبتها بـ: 46.50 %، وهذا راجع إلى عدم مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال.

ثانياً: تحليل معدل المردودية المالية

تقوم المؤسسة بتحديد هذا المعدل وتحليله انطلاقاً من الكشوف المالية، حيث يعتمد على هذا المؤشر كونه مهماً في عملية تحليل الوضعية للمؤسسة، ويتم حساب هذا المعدل من خلال المعادلة رقم (11) المشار إليها في الفصل الأول صفحة 20، كما يلي:

1 حساب معدل المردودية المالية للمؤسسة خلال السنتين (2014 – 2015)

من خلال ما سبق يمكن حساب المردودية المالية للمؤسسة كما يوضحها الجدول أدناه:

جدول رقم (2-6): يوضح حساب معدل المردودية المالية للمؤسسة خلال السنتين (2014 – 2015)

البيان	2014	2015
النتيجة الصافية	5793783	6503487
الأموال الخاصة	63699676	62589719
معدل المردودية المالية	% 9.09	% 10.39

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

2 -التحليل والتعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة طفيفة في نسبة معدل المردودية المالية للمؤسسة من سنة 2014 إلى سنة 2015، حيث بلغت نسبتها في سنة 2015 بـ: 10.39 % مقارنة بسنة 2014 والتي تقدر نسبتها بـ 9.09 % وهذا راجع إلى مساهمة الموالم الخاصة في تكوين الربح الصافي للمؤسسة، أي مدى قدرة المؤسسة على تفعيل هذا المؤشر (الأموال الخاصة) ومشاركته في تمويل جميع احتياجات المؤسسة من أجل تكوين الأرباح الصافية دون تدخل الاستدانة (أي الاستدانة معدومة).

الفرع الثاني: التحليل باستخدام النقطة الميتة

تعتمد الباحثتان في حساب النقطة الميتة على بعض المعادلة (12) الموضحة في الفصل الأول صفحة 20، وهي ممثلة في الجدول أدناه:

الشكل (2-7): يوضح حساب النقطة الميتة للمؤسسة خلال السنتين (2014 – 2015)

البيان	2014	2015
رقم الأعمال	517741165	427891703
التكاليف المتغيرة	511947376	406856281
الهامش على التكلفة المتغيرة	5793789	21035422

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإيرادات انخفضت سنة 2015 مقارنة بسنة 2014، مما صاحبها انخفاض في المصاريف وهذا راجع إلى زيادة الاستثمارات 2015.

المطلب الثالث: تحليل النسب المالية في المؤسسة خلال السنتين (2014-2015)

يهدف هذا التحليل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة، وذلك باعتماد على تحليل النسب المالية التي يتم بموجبها التعرف على الواقع الحقيقي لمختلف نشاطاته والنتائج المتوصل إليها، ويرى الباحث أن هناك العديد من النسب يمكن أن تضع المحللين والمسيرين الماليين أمام الأمر الواقع في كيفية التعامل معها، ومن بين هذه النسب نذكر:

الفرع الأول: تحليل نسبة السيولة والربحية في المؤسسة خلال السنتين (2014-2015):

تسمح هذه النسب بقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماته الجارية وباستخدام مجموع الأصول المتداولة في تغطيتها هذا من جهة نسبة السيولة، أما بالنسبة إلى الربحية فهي عبارة عن التأثير المتبادل بين عناصر السيولة وإدارة القرض وإدارة الأصول على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية، حيث يقوم الباحث بحساب أبرز هذه النسب المالية كما يلي:

أولاً: حساب نسبة السيولة في المؤسسة خلال السنتين (2014-2015):

تعتمد الباحثتان في حساب نسبة السيولة على بعض المعادلات (14، 15، 16) الموضحة في الفصل الأول صفحة 21، وهذه النسب ممثلة في الجدول أدناه:

جدول رقم (2-8): يوضح حساب نسبة السيولة في المؤسسة خلال السنتين (2014 - 2015)

البيان	2014	2015
نسبة التداول	% 35.5	% 20.19
نسبة السيولة السريعة	% 34.75	% 18.69

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة تتغير بنسب متناقصة، من سنة 2014 إلى سنة 2015، وهذا راجع إلى عدم تغطية المؤسسة لكل الالتزامات قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة، وهي سريعة التحول إلى سيولة، أما بالنسبة إلى السيولة السريعة بعد زيادة المخزون السلعي إلى الأصول المتداولة، التي لم تغطي كل الالتزامات قصيرة الأجل داخل المؤسسة.

ثانياً: حساب نسبة الربحية في المؤسسة خلال السنتين (2014-2015):

يمكن التطرق لحساب بعض النسب الربحية وفق المعادلات (17، 18، 19، 20) والموضحة في الفصل الأول صفحتين 21 و 22، ونوضحها في الجدول الآتي:

جدول رقم(2-9): يوضح حساب نسبة الربحية في المؤسسة خلال السنتين(2014-2015)

البيان	2014	2015
معدل الربحية الاجمالي	% 1.14	% 1.56
معدل العائد على مجموع الأصول	%2.81	%3.14
معدل الربحية للاستغلال	% 3.64	% 5.48

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسب الثلاثة المحسوبة في المؤسسة متزايدة من سنة 2014 إلى سنة 2015، هذا راجع إلى نسبة الربحية الإجمالية تساعد على معرفة صافي مبيعات المؤسسة التي تتحول إلى صافي الربح الإجمالي واستغلالها في النشاط، أما بالنسبة إلى معدل العائد على مجموع الأصول فيعبر عن نسبة الدخل المحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في الاستغلال داخل المؤسسة، في حين معدل ربحية الاستغلال يعتمد المحلل على حساب هذه النسبة قبل العوائد والضرائب والإيرادات والأعباء الأخرى إلى صافي المبيعات في المؤسسة.

الفرع الثاني: تحليل نسبة المديونية ومؤشرات التشغيلية في المؤسسة خلال السنتين(2014-2015):

تعتمد الباحثان في تحليلهما لمؤشر المديونية ومؤشرات التشغيلية إلى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة أي الموجودات لتوليد العوائد بواسطة مقارنة المبيعات المحققة لأنواع الموجودات للوصول إلى مدى سرعة المؤسسة في بيع الموجودات، حيث يهتم بسرعة دوران الأصول الثابتة وتحقيق سرعة تحول إلى سيولة، لتحقيق أعلى ربح من ورائها، وتعتبر هذه المؤشرات أحد مكونات النسب المالية التي يعتمد عليها المحلل والمسير المالي في كثير من المؤسسات، ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

1. حساب مؤشر المديونية في المؤسسة:

ويتمثل في العديد من المؤشرات، حيث يمكن حساب هذا المؤشر بالاعتماد على المعادلة التوضيحية

التالية(21، 22، 23) المدرجة في الفصل الأول صفحة 22، كالآتي:

جدول رقم (2-10): يوضح حساب مؤشر المديونية في المؤسسة خلال السنتين(2014-2015)

البيان	2014	2015
نسبة الالتزامات	% 11.13	% 17.11
نسبة الديون إلى حقوق الملكية	% 69.14	% 122.70
نسبة الالتزامات قصيرة الأجل	% 18.98	% 52.42

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة التغير في نسبة المديونية إلى مجموع الأصول من سنة 2014 إلى سنة 2015، وهذا راجع إلى عدم اعتماد المؤسسة على إجمالي الديون، أي لا تعتمد على الديون الطويلة والمتوسطة

والقصيرة الأجل خلال سنة 2014، وهذا ما تفسره النسبة 11.13%، وعليه يمكن القول أن مجموع الأصول أكبر من مجموع الخصوم وبالتالي فإن المؤسسة في هذه الحالة تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من الديون، أي نسبة الاستقلالية المالية محققة في هذه السنة، مقارنة بسنة 2015 حيث تقدر نسبتها بـ 17.11 % هذه النسبة لا تحقق الاستقلالية المالية، حيث تكون الأموال الخاصة للمؤسسة أصغر من إجمالي ديونها، وبالتالي فإن النسبة أقل من 50 %، أما بالنسبة إلى الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية، فهي تعبر عن ما تمثله حقوق الملكية بالنسبة للديون طويلة الأجل، أن المؤسسة في سنة 2014 تعتمد على الحقوق أكبر من الديون طويلة الأجل. وهذا ما توضحه النسبة المبينة في الجدول.

2. حساب مؤشرات التشغيلية للمؤسسة:

هذه المؤشرات كثيرة وعديدة ويمكن توضيحها من خلال المعادلات التالية (24، 25، 26، 27، 28) والموضحة في الفصل الأول صفحة 22، ومنها:

جدول رقم (2-11) حساب مؤشرات التشغيلية في المؤسسة خلال السنتين (2014-2015):

البيان	2014	2015
معدل دوران الأصول الاقتصادية	7.83 %	209.22 %
معدل دوران مجموع الأصول	77.15 %	57.41 %
معدل دوران الأصول الثابتة	119.65 %	71.95 %
معدل دوران العملاء	27.15 يوما	15.89 يوما

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

نلاحظ من خلال أعلاه أن كل النسب الخاصة بمؤشرات التشغيلية في سنة 2014 أكبر من نسب سنة 2015، كما هي موضحة في الجدول، مما يشير إلى كفاءة المؤسسة في الاستخدام الأمثل للموارد من أجل زيادة رقم الأعمال، مما يزيد في رأس المال المستثمر بحيث ينتظر منه عوائد كبيرة، مقارنة بحجم الإنتاج وطلب الزبائن على منتجاتها، وبالتالي تساعد على تحقيق أجال العملاء، وعليه فإن المؤسسة تهتم بسرعة دوران الأصول وتحويلها إلى سيولة من أجل تحقيق ربح أعلى وأنسب.

خلاصة :

من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة سوفيا عن طريق تشخيصها المالي للمؤسسة تبين أنها كانت تحقق خسائر متتالية خلال السنتين 2014 و 2015 وهذا كان نتيجة ارتفاع في حجم التكاليف الثابتة والأعباء المختلفة التي تحملتها المؤسسة في ظل التسيير المعتمد في المؤسسة الإنتاجية، من خلال طرق التشخيص المالي والمتمثل في المؤشرات الاقتصادية للمؤسسة، تبين أنها كانت غير مستقرة ماليا لأنها كانت مشبعة بالديون ولم تتمكن المؤسسة من تغطيتها بما لها الخاص، مما يشكل خطر عليها سواء في سياستها المالية أو في نشاطها الإنتاجي الذي تعتمد عليه، بالإضافة إلى عدم تحكمها في التكاليف.

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الفهرس	
مقدمة عامة	أ - ج
الفصل الأول: أساسيات حول التشخيص والتشخيص المالي في المؤسسة	05 - 23
تمهيد	05
المبحث الأول: الإطار النظري للتشخيص في المؤسسة	06
المطلب الأول: تعريف التشخيص وأقسامه	06
المطلب الثاني: أهمية التشخيص والأطراف المعنية به	08
المطلب الثالث: شروط التشخيص في المؤسسة	09
المبحث الثاني: ماهية التشخيص المالي في المؤسسة	11
المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي	11
المطلب الثاني: خطوات وطرق التشخيص المالي في المؤسسة	12
المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي	14
المبحث الثالث: مؤشرات التشخيص المالي في المؤسسة	16
المطلب الأول: الطريقة التقليدية و الوظيفية	16
المطلب الثاني: المردوديات والنقطة الميتة	20
المطلب الثالث: النسب المالية	21
خلاصة	23
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لمؤسسة سوفيا	25 - 38
تمهيد	25
المبحث الأول: بطاقة فنية حول مؤسسة سوفيا	26
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة (سوفيا)	26
المطلب الثاني: تحليل الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوفيا	27
المبحث الثاني: استخدام التحليل	29
المطلب الأول: التشخيص المالي باستخدام الطريقة التقليدية و الوظيفية	29
المطلب الثاني: التشخيص المالي باستخدام المردوديات والنقطة الميتة	33
المطلب الثالث: التشخيص المالي باستخدام بعض النسب المالية	35
خلاصة	38
الخاتمة العامة	40
تقييم شخصي	42

فهرس المحتويات

44	قائمة المراجع
46	الملاحق

أرقام المعادلات

الصفحة	المعادلات	الرقم
17	02 ،01	1
18	04،03	2
19	08،07،06،05	3
20	13،12،11،10	4
21	18،17،16،15،14	5
22	28،27،26،25،24،23،22،21،20،19	6

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة سوفيا خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2015

- يعتبر التشخيص المالي من أهم الأدوات في تحسين الوضعية المالية الاقتصادية؛
- يعتبر التشخيص المالي عملية تحليل للبنية الداخلية للمؤسسة والذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- إن الحكم على وضعية المؤسسة ماليا واقتصاديا يمر بسلسلة من الدراسات للوضعية المالية؛
- إن الدراسة التي قمنا بها تؤكد أهمية التشخيص المالي كأداة هامة من أدوات الإدارة المالية الحديثة لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة ويحدد مركزها المالي؛
- إن لقياس مستوى التشخيص المالي داخل المؤسسة لابد من توفير معايير الحكم، والتي تتمثل في المؤشرات المالية والاقتصادية؛
- إن استخدام أدوات التشخيص المالي وتطبيقها تتطلب من المؤسسة كفاءة عالية حتى يتسنى لها الاستفادة منها وتحقيق الأهداف المرجوة مما يتيح لها التعرف على نقاط القوة لتطويرها إلى أقصى حد ممكن ومعرفة نقاط الضعف قصد إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها؛
- من خلال الدراسة التطبيقية للبحث و المتمثلة في دراسة حالة مؤسسة "سوفيا" وبعد تقييمنا للسنوات المدروسة تبين لنا أهمية المؤشرات المالية والاقتصادية في تحسين الوضعية المالية الحقيقية التي تسود المؤسسة. إذ على المسيرين إتباع هذه المؤشرات في اتخاذ أي قرارات مستقبلية للمؤسسة وبالتالي تعد هذه المؤشرات من أهم أدوات الرقابة المالية و أنجعها في تحسين مستوى التشخيص المالي والتي يعتمد عليها في دراسة المركز المالي للمؤسسة؛
- وصلنا إلى أن التشخيص أداة تسييرية تسمح باتخاذ قرارات قد تكون مصيرية وإستراتيجية لحياة المؤسسة، لذا يتعين استخدام هذه الأداة الفعالة وبصفة دورية حسب وضعيتها وطبيعة نشاطها،

مهما كان شكل أو نوع كل مؤسسة تسعى دوماً إلى تحقيق الأرباح و الوصول إلى أهدافها بكل فعالية ، يتطلب منها هذا القيام بدراسة التحليلية معمقة تتمحور كلها حول نقط أساسية و جوهرية و تتمثل في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة ، و هذا لا يكون عشوائياً بل بالتحكم في التسيير العقلاني و الرشيد للموارد و الاستخدامات المتابعة المستمرة و الدقيقة لمختلف العمليات بالاعتماد على تقنيات مساعدة تتمثل في تقنيات التشخيص المالي الذي كان موضوع دراستنا.

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات:

- ✓ تشخيص المالي من أهم الأساليب المالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ تعتبر الميزانية المالية وسيلة أساسية للحكم على وضعية المؤسسة و سياستها المالية المتبعة.
- ✓ تعتبر الإدارة المالية على تحليل المؤشرات المالية لتحديد نقاط القوة و الضعف من اجل اتخاذ القرارات اللازمة.

ثانياً: نتائج الدراسة:

- ومن خلال الدراسة النظرية و الميدانية التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج على المستويين النظري و التطبيقي، و النتائج الأساسية التي توصلنا إليها من خلال الدراسة النظرية و تتمثل في:
- ✓ باعتبار المؤسسة الاقتصادية فهي تستطيع أن تستفيد من إتباع التشخيص المالي و أدواته.
- ✓ إن القوائم المالية لها دور في تحديد ذمة المؤسسة و كل ما كانت التعديلات دقيقة كل ما كانت الميزانية المالية متوازنة.
- ✓ استعمال المؤسسة لمؤشرات التشخيص المالي، يساعدنا على إبراز أهم نقاط القوة و الضعف و تجنبه.
- أما النتائج المتحصل عليها في الجانب الميداني كما يلي:
- ✓ المؤسسة رأس مالها العامل سالب خلال السنتين المدروستين.
- ✓ تناقص في احتياجات رأس المال العامل وهذا راجع إلى رأس المال العامل نفسه.
- ✓ النتيجة الصافية المحققة من طرف المؤسسة في تذبذب.
- ✓ تذبذب في قيمة الخزينة خلال السنتين.
- ✓ نلاحظ أن الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة.

ثالثا: توصيات الدراسة:

ومن مجمل النتائج المتوصل إليها نقترح بعض الحلول التي بمثابة توصيات لمؤسسة السوفيا لإنتاج الفرينة من أجل الحفاظ على مكانتها و تلخص في ما يلي:

- ✓ الاهتمام أكثر بأدوات التشخيص المالي.
- ✓ على المؤسسة تطبيق سياسة الدفع الفوري إلى العملاء من أجل استغلال أموالهم في تسديد الديون.
- ✓ العمل على جلب يد عاملة ذات كفاءة و خبرة مهنية من أجل المحافظة على سياسة توظيف الموارد البشرية.

✓ على المؤسسة أن تنتهج سياسة مالية جيدة وجديدة تخفف من نسبة التكاليف وكذا الديون التي تعتمد عليها في تمويل أصولها، حتى تتخلص من التبعة الاقتصادية والمالية.

رابعا: آفاق الدراسة:

و في الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في ما جمعناه في هذه الدراسة ، مع العلم انه لا تزال آفاق البحث لهذا الموضوع مفتوحة أمام الراغبين في دراسة هذا المجال، ومن بين الإشكاليات الممكن طرحها:

- ✓ هل التشخيص المالي يسعى إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة.
- ✓ هل التشخيص المالي يطبق في جميع المؤسسات الاقتصادية أم لا؟ وما هو الاثر الذي يخلفه.
- ✓ هل يمكن نظام اخر في المستقبل يجعلنا نتخلى عن التشخيص المالي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

• الكتب:

1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، "التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات"، ط 2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
2. دراج حمودي، "تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية - دروس نظرية و تطبيقية"، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 2000 .
3. طاهر محسن منصور وائل محمد صبحي إدريس، "أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن"، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
4. محمد صالح الخناوي ونحال فريد مصطفى، "الإدارة المالية- التحليل المالي للمشروعات الأعمال"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
5. مفلح محمد العقل، "مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"، ط 1، دار أجنال دين للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2006.
- مذكرات وأطروحات:
6. بوزار صفية: "تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخصوصية"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، دفعة 2000/2001.
7. مختاري زهرة، "التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة النامين"، رسالة ماجستير غير منشورة، لكلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، دفعة 2010/2011.
- المؤتمرات والملتقيات والندوات:
8. دردوري لحسن، "مطبوعة في مقياس التشخيص المالي"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2015.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

9. Crist. Botun, **Diagnostic et changement d'organisation**, Paris 1991.
10. T.P Thibaut, **le Diagnostic d'entreprise**, guide pratique, Ed Sidefor, Paris 1989.
11. Kamel Hamdi, **Diagnostic et redressement d'entreprise**, Ed Esslam Cheraga.
12. Piere Ramage, **Analyse et diagnostic financier**, Edition d'organisation, 2001.